

72303 - كفن الشهيد

السؤال

كيف يكفن الشهيد؟

الإجابة المفصلة

السنة في الشهيد أن يدفن بثيابه التي قتل فيها.

انظر: "بدائع الصنائع" (2/368) ، "مواهب الجليل" (2/294) ، "المجموع" (5/229) ، "المغني" (3/471).

وقد ورد في ذلك عدة أحاديث ، منها :

1- روى أحمد (33144) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم أحد: (رَمْلُوهُمْ فِي ثِيَابِهِمْ) وصححه الألباني في تلخيص أحكام الجنائز (ص 36).

2- وعن جابر رضي الله عنه قال: (رمي رجلاً سهلاً في صدره، أو في حلقه، فمات فادرج في ثيابه كما هو، قال: وتحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) رواه أبو داود (3133) وحسنه الألباني في صحيح أبي داود، وقال الحافظ في "التلخيص" (2/118) : إسناده صحيح على شرط مسلم.

3- وعن حباب بن الأرث رضي الله عنه قال: لما قتل مصعب بن عمير يوم أحد لم يترك إلا نمرة كثنا إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلة، فإذا غطى بها رجلة خرج رأسه، فقال لنا الثبي صلى الله عليه وسلم: (غطوا بها رأسه وأجعلوا على رجله الإذخر) رواه البخاري (4047) ومسلم (940).

وقد اختلف الفقهاء في أمر النبي صلى الله عليه وسلم بدفع الشهداء في ثيابهم ، هل هو على سبيل الاستحباب والأولوية ، أم على سبيل الوجوب ؟ على قولين :

الأول : أنه على سبيل الاستحباب ، قال به الشافعية وبعض الحنابلة .

قال النووي في "المجموع" (5/229) : "ثم وليه بال الخيار إن شاء كفنه بما عليه ، وإن شاء نزعه وكفنه بغيره ، وتركه أفضل " انتهى .

وقال ابن قدامة في "المغني" (3/471) : " وليس هذا بحتم ، لكنه الأولى ، وللولي أن ينزع عنه ثيابه ويكتفه بغيرها " انتهى .

واستدلوا على عدم الوجوب بما رواه أحمد (1421) عن الزبير أن أمه صفية (وهي أخت حمزة) أتت يوم أحد بشوبيان وقالت : هذان ثوابان حيث بهما لأخي حمزة فقد بلغني مقتله فكتفه فيهما ، قال : فجيئنا بالثوابين لكتف فيهما حمزة فإذا إلى جنبه رجل من الأنصار

قَتَّبِيلٌ قَدْ فَعَلَ بِهِ كَمَا فَعَلَ بِحَمْزَةَ ، قَالَ : فَوَجَدْنَا غَصَاصَةً وَحَيَاءً أَنْ نُكَفَّ حَمْزَةَ فِي ثَوْبَيْنِ وَالْأَنْصَارِيُّ لَا كَفَرَ لَهُ ، فَقُلْنَا : لِحَمْزَةَ ثَوْبَ وَالْأَنْصَارِيُّ ثَوْبٌ ، فَقَدْ رَأَاهُمَا أَحَدُهُمَا أَكْبَرَ مِنَ الْآخَرِ فَأَفْرَغْنَا بَيْنَهُمَا فَكَفَنَاهُمَا كُلَّهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فِي الثَّوْبِ الَّذِي صَارَ لَهُ . وَحَسْنَهُ الْأَلْبَانِي
في أحكام الجنائز (ص 62) .

القول الثاني : أن الأمر على سبيل الوجوب ، وهو مذهب المالكية والحنابلة واختباره ابن القيم والشوكاني .

قال المرداوي في "الإنصاف" (6/94) : "والصحيح في المذهب أنه يجب دفنه في ثيابه التي قتل فيها" انتهى .

وقال الإمام مالك : "إن أراد وليه أن يزيد على ما عليه وقد حصل له ما يجزئ في الكفن لم يكن له ذلك ، ولا يزاد عليه شيء" انتهى من "مواهب الجليل" (2/294) .

وقال الشوكاني في "نيل الأوطار" (4/50) :

"والظاهر أن الأمر بدفن الشهيد بما قتل فيه من الثياب للوجوب" انتهى .

وأجابوا عن حديث حمزة :

بأنه كفن في كفن آخر لأن الكفار كانوا مثلوا به ، وبقرروا بطنه ، واستخرجوا كبده ، وأخذوا ثيابه ، فلذلك كفن في كفن آخر . قاله ابن القيم في "زاد المعاد" (3/217) .

قال ابن رشد : "من عراه العدو لا رخصة في ترك تكتيفيه ، بل ذلك لازم ، كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهداء يوم أحد اثنان في ثوب" انتهى . نقاًلاً من "مواهب الجليل" (2/294) .

مسألة :

هل يزال ما عليه من الحديد والسلاح والفروع والخف والمنطقة والقلنسوة وغيرها ؟

أما الحديد والسلاح فاتفق العلماء على أنه يزال .

قال ابن القاسم في "المدونة" : "وينزع عنه الدرع والسيف وجميع السلاح" انتهى .

"مواهب الجليل" (2/294) .

وقال النووي في "المجموع" (5/229) : "وأجمع العلماء على أن الحديد والجلود ينزع عنه" انتهى .

والظاهر أن المراد بقوله رحمه الله : "والجلود" : السلاح وألة الحرب ، لأنه قد ذكر الاختلاف في نزع الفروع والخف قبل ذلك بسطر واحد فقط ، فيكون المراد من الجلود هنا : السلاح ، كالجراب الذي يعلق فيه السيوف ، أو ما يكون فيه السهام ، وما أشبه ذلك .

وقد استدلوا على ذلك بـ :

1- ما رواه أبو داود (3134) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (أَمْرَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بِقَتْلِ أَحَدٍ أَنْ يُنْزَعَ عَنْهُمُ الْحَدِيدُ وَالْجُلُودُ ، وَأَنْ يُدْفَنُوا بِدِمَائِهِمْ وَثِيَابِهِمْ) وضعفه الحافظ في التلخيص (2/118)، وضعفه الألباني في ضعيف أبي داود.

2- ولكن يغنى عن هذا الحديث الضعيف ما رواه أحمد (23144) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم أحد : (رَمْلُوهُمْ فِي ثِيَابِهِمْ) وصححه الألباني في تلخيص أحكام الجنائز (ص 36).

والحديد والسلاح ليست من الثياب ، فلا تدخل في هذا الحديث .

وانظر : "بدائع الصنائع" (2/368) ، "المغني" (3/471) .

وأما الفرو والخف والقلنسوة والمنطقة (الحزام الذي يلبس على الوسط) فقد اختلف العلماء في نزعها على قولين :

الأول : لا يزال ، وهو مذهب المالكية .

قال الخطاب في "مواهب الجليل" (2/294) : "قال ابن القاسم : ... ولا ينزع من عليه شيء من ثيابه ، ولا فرو ، ولا خف ، ولا قلنسوة ، قال مطرف : ولا خاتمه إلا أن يكون نفيس الفص ، ولا منطقة إلا أن يكون لها خطر (أي : تكون ثمينة)" انتهى .

واستدلوا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم في شهداء أحد : (رَمْلُوهُمْ فِي ثِيَابِهِمْ) وهو عام في جميع الثياب .

القول الثاني : أنه يزال ، وهو مذهب الأحناف والشافعية والحنابلة .

واستدلوا بـ :

1- حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : (أَمْرَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَتْلِ أَحَدٍ أَنْ يُنْزَعَ عَنْهُمُ الْحَدِيدُ وَالْجُلُودُ ، وَأَنْ يُدْفَنُوا بِدِمَائِهِمْ وَثِيَابِهِمْ) وهو ضعيف كما تقدم .

2- ما روی عن علي رضي الله عنه أنه قال : ينزع من الشهيد الفرو والخف والقلنسوة .

وضعفه الشوكاني في "نيل الأوطار" (4/50) .

قال الكاساني في "بدائع الصنائع" (369-2/368) : " وهذا لأن ما يترك ليكون كفناً ، والكفن ما يلبس للستر ، وهذه الأشياء تلبس إما للتجميل والزينة ، أو لدفع البرد ، أو لدفع معرة السلاح ، ولا حاجة للميت إلى شيء من ذلك ، فلم يكن شيء من ذلك كفناً ، وبه تبين أن المراد من قوله صلى الله عليه وسلم (زملوهم بشيابهم) الثياب التي يكتف بها وتلبس للستر " انتهى .

وانظر : "المجموع" (5/229) ، "المغني" (3/471) .